الشفافية وفعّالية تسيير المالية العامة "إشارة إلى حالة الجزائر"

Public financial management (PFM) effectiveness through transparency A case of Algeria

د. صايم مصطفى[1*]، د. مسعودي عبد الكريم[2]
SAIM Mostefa[1], MESSAOUDI Abdelkrim [2]

[1] جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان (الجزائر)، mostefa.saim@univ-tlemcen.dz
[2] جامعة أحمد دراية – أدرار (الجزائر)، abd.messaoudi@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الاستلام 2022/05/01 ؛ تاريخ القبول: 2022/05/12 ؛ تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص: الهدف من هذه الورقة هو إبراز أهمية شفافية الميزانية العامة للدولة والتي تؤدي إلى تحسين عمل الحكومات في جميع أنحاء العالم لأنها تقلّل من مستويات الفساد وتزيد من المساءلة أمام المواطنين، بالإضافة إلى ذلك، يمكن التأكيد على أن الشفافية عبارة عن أداة أساسية للحكومات لزيادة مصداقيتها وتحسين علاقاتها. تهدف الورقة أيضا إلى دراسة واقع شفافية الميزانية العامة في الجزائر وذلك من خلال مؤشر الموازنة المفتوحة. بينت نتائج البحث أن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في ترتيب المؤشر بحيث بلغت قيمة المؤشر (03) برتبة 103 من أصل 115 دولة أجري عليها المسح سنة 2017، في حين بلغت قيمة المؤشر (02) برتبة 112 من أصل 117 دولة أجري عليها المسح سنة 2019 وتوضح هذه المؤشرات أن المعلومات المتاحة عن شفافية الميزانية العامة في الجزائر غير كافية أو معدومة باعتبار أنها محصورة في المجال (0-20) حسب نتائج شراكة الموازنة الدولية وبالتالي تصنف الجزائر وفق هذه الاحصائيات ضمن فئة البلدان التي تقدم معلومات قليلة جدا عن الميزانية العامة.

كلمات مفتاحية: الميزانية العامة للدولة؛ الشفافية؛ شفافية الميزانية العامة؛ مؤشر الموازنة المفتوحة؛ الجزائر.

تصنيفات JEL: H83؛ H72؛ H61؛ H60.

Abstract: The research aims to highlight the importance of transparency in government budgets as it improves the work of governments around the world by reducing corruption and increasing accountability to citizens. In addition, it can be emphasized that transparency is an essential tool for governments to increase their credibility and improve their relationships. The research also aims to examine the reality of public budget transparency in Algeria through the Open Budget Index (OBI). The results showed that Algeria occupies the last position in the index ranking, since the index value (03) reached the 103rd position out of 115 surveyed countries in 2017, while the index value (02) reached the position 112 out of 117 countries surveyed in 2019. These indicators are that the information available on the transparency of the overall budget in Algeria is insufficient or absent, considering that it is limited to the field (0-20) according to the results of the International budget partnership. Consequently, according to this statistic, Algeria is placed in the category of countries that provide very little information on the overall budget.

Keywords: The General state budget; Transparency; Public budget transparency; Open Budget Index (OBI); Algeria.

JEL Classification Codes: H83; H72; H61; H60.

*-المؤلف المرسل : د. صايم مصطفى، البريد الإلكتروني : mostefa.saim@univ-tlemcen.dz

تمهيد

خلال العقد الماضي تزايد الاهتمام بشكل ملحوظ بالنتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن الشفافية من قبل الأكاديميين والممارسين على حد سواء وقد كان جزءا من حركة واسعة تسعى إلى شرح وفهم الدور الذي تلعبه المنظمات والحكومات في مجال تنمية الأمة، حيث اعتبرت الشفافية من بين العديد من قواعد الإدارة في القرن التاسع عشر، ومع ذلك وفقط في العقد الأخير من القرن العشرين اكتسب هذا المفهوم أهمية اجتماعية وأدخل جدول أعمال مختلف الحكومات وأن أحد الأسباب الرئيسية وراء هذه المناقشات والاهتمام ونمو المبادرات حول مزيد من الشفافية في الإدارة العامة كان القلق مع فكرة أنه عندما تكون خلفية الخيارات السياسية غير معروفة فإن الناخبين غير قادرين على معاقبة السياسيين المتورطين في الفساد وغيره من أشكال السلوك غير القانوني [1]. في جميع أنحاء العالم، تبنت الحكومات تقنيات جديدة على مختلف المستويات لتصبح أكثر ذكاء من خلال وضع مصالح المواطنين والمؤسسات في قلب هذه الابتكارات. بعض أهداف هذه الابتكارات هي تحديث لأداء القطاع العام وتقديم الخدمات وتحسين العلاقة بين المواطن والحكومة من خلال الشفافية (Transparency) في القطاع العام بحيث يتم توفير المعلومات حول منظمة أو جهة فاعلة خارجية بمراقبة الأداء الداخلي لتلك المنظمة [2]. أصبحت الشفافية في القطاع العام واحدة من أهم المواضيع التي يتم مناقشتها في المساءلة، المشاركة والحوكمة المسؤولة بحيث تتناول الحكومات المفتوحة (Open government) هذه المواضيع الرئيسية وتهدف إلى تشجيع العلاقات وتدفق المعلومات بين أصحاب المصلحة [3].

إشكالية البحث

على غرار مختلف دول العالم سعت الجزائر إلى عصرنة وتحسين المالية العامة منذ سنة 2001 من خلال مسار إصلاح الميزانية العامة حيث تضمنت هذه الإصلاحات قواعد تشريعية وإجراءات مختلفة وبمقابل ذلك كانت ولا زالت هناك مجموعة من العراقيل حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة. نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى التعرف على واقع تسيير الميزانية العامة للدولة من خلال معرفة موقع الجزائر من الترتيب الدولي لمؤشر الموازنات المفتوحة وعليه تتبلور الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي: ما هو واقع شفافية الميزانية العامة وما هو ترتيب الجزائر دوليا؟ ندعم الإشكالية المطروحة بصياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالميزانية العامة وما هو الدور الذي تلعبه؟
- ما المقصود بشفافية الميزانية؟ وفيما تتمثل الركائز لأفضل ممارسات "شفافية الميزانية"؟
- فيما تكمن أهمية شفافية الميزانية العامة للدولة؟ وما هو واقع شفافية الميزانية في الجزائر حسب مؤشر الموازنة المفتوحة؟
- كيف يمكن تحسين شفافية الميزانية؟ وما هي الإجراءات اللازمة لذلك؟

منهجية وخطة البحث

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم تقسيم الورقة البحثية إلى الأجزاء التالية:

- الجزء 01: مفاهيم عامة حول الميزانية العامة وأهميتها.
- الجزء 02: الإطار المفاهيمي للشفافية والركائز الثلاث لأفضل ممارسات "شفافية الميزانية".
- الجزء 03: واقع شفافية الميزانية في الجزائر حسب مؤشر الموازنة المفتوحة.

أهداف البحث

تتمثل أهداف الورقة البحثية في إبراز الأهمية البالغة لشفافية الميزانية العامة للدولة وما يترتب عنها من فوائد، بالإضافة إلى ذلك محاولة معرفة واقع شفافية الميزانية العامة في الجزائر وما هي الممارسات الكفيلة بتحسينها.

فرضية البحث

تتمثل فرضية البحث الرئيسية فيما يلي: شفافية الميزانية العامة في الجزائر شبه معدومة.

I – مفاهيم عامة حول الميزانية وأهميتها

يرجع أصل كلمة الميزانية (Budget) إلى الكلمة الفرنسية (Bougeotte)، بحيث كانت تطلق كلمة الميزانية على الكشف الذي تقوم بإعداده الدولة من أجل تقدير نفقاتها وايراداتها، ويعدّ إعداد الموازنات العامة من المسلمات البديهية لجميع دول العالم بمختلف الأنظمة الاقتصادية والمالية والسياسية بحيث تستطيع من خلالها تنظيم مختلف جوانب الحياة وأداء المهام الملقاة على عاتقها. إن طريقة صياغة الميزانية العامة للدولة تكشف معلومات واضحة ومفهومة عن إيراداتها ونفقاتها بحيث تعد تصنيفات الميزانية أداة رئيسية وأساسية من أجل تحسين إدارة المال العام (Public money) وتعزيز الشفافية (Transparency) فهي تحدد مستوى الحكومة في التحكم في مواردها المالية وتتيح حصر نفقاتها العامة ومتابعتها ومراقبتها وضف إلى ذلك توفير إمكانية المقارنة بين مختلف الأرقام لفترات متعددة، تحليل نتائج الأنشطة الحكومية وتقديم تقديرات تمتاز بالدقة فيما يخص الانفاق العام [4]. استعملت الميزانية من قبل الحكومات في المجال الحكومي بعد سيادة الدولة كسلطة منظمة بحيث تمارس دورها في جباية الضرائب ومختلف الإيرادات بهدف تمويل النفقات العامة المختلفة، وتختلف مفاهيم إعداد الميزانية العامة للدولة حسب طبيعة النظام الاقتصادي والمالي السائد فيها، ففي الاقتصاد الرأسمالي التقليدي كان يقتصر دورها في توفير العدالة والأمن، أما اقتصاديا فتمثل دورها في الحياد وأن إعداد الميزانية كان أقل أهمية من حيث المبالغ المالية المخصصة [5]. في ظل الفكر الحديث تم تعريف الميزانية على أنها "الخطة المالية للحكومة عن سنة مالية قادمة تتضمن تقديرا للإيرادات والنفقات العامة للدولة، والمعتمدة من قبل السلطة التشريعية والتي تجسد وتعكس سياسات الدولة وخياراتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية". أما من ناحية المفهوم المحاسبي كونها مجموعة جداول وأرقام حسابية تتعلق بالاعتمادات المخصصة والمتوقع إنفاقها في الأغراض التي رصدت من أجلها وذلك من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدولة والتي تتمثل أساسا في تحقيق المصلحة العامة وخدمة المجتمع [6]، أما المادّة رقم 03 من قانون 90-21 مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية فقد عرفتها "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار و منها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال و ترخص بها" [7]. باختصار تشير الميزانية العامة إلى القرارات المالية لمختلف الدوائر الحكومية (البلديات، المقاطعات، الولايات، البلدان، إلخ....) والمنظمات العامة. الميزانيات العامة (Public budgets) فريدة من نوعها من حيث أنها تدعم وظائف الحكومة والتدخل في إخفاقات السوق على سبيل المثال توفير السلع العامة، الاستقرار الاقتصادي وإعادة التوزيع بحيث تتدخل السياسة في قرارات الميزانية العامة بعدة طرق مختلفة مثل العمليات، أنظمة الضرائب والإيرادات وخيارات الإنفاق، موازنة الميزانية، وما إلى ذلك بينما ينظر العديد من الأشخاص إلى الميزانيات على أنها مجرد أرقام على عدة صفحات، فإن أولئك الذين درسوا عملية إعداد الميزانية يعرفون أنها تمثل أكثر من ذلك. تحدد الميزانيات العامة مسار الأنشطة الحكومية وتملي ما ستقدمه الحكومات وما لا يتم تقديمه، بمعنى أعمق كل المخصصات المالية وإعطاء مختلف التقديرات لأولويات الحكومة، كما يمكن اعتبارها وثائق إلزامية وتكون مصدر المساءلة (Accountability) [8].

II– الإطار المفاهيمي للشفافية والركائز التي تقوم عليها

من المفترض أن الشفافية تؤدي إلى تحسين عمل الحكومات في جميع أنحاء العالم لأنها تقلل من الفساد وتزيد من المساءلة أمام المواطنين، بالإضافة إلى ذلك، يمكن التأكيد على أن الشفافية هي أداة أساسية للحكومات لزيادة مصداقيتها وتحسين علاقاتها الدولية والوصول إلى الأسواق والائتمان، والحد من مختلف أشكال الفساد [9]. يوجد معيارين مشتركين واضحين عبر مختلف الأدبيات حول ما يشكل الشفافية: الشفافية هي زيادة كمية ونوعية المعلومات المتاحة للأطراف المعنية، والشفافية هي زيادة القيود المفروضة على الموظفين العموميين من أجل تمكين المواطنين من محاسبة هؤلاء الموظفين على أفعالهم. إن المزيد من المعلومات يرتبط بمزيد من الشفافية، بمعنى أنه سيساعد في تحسين درجة المساءلة من المسؤولين الحكوميين والارتباط من المعلومات إلى المساءلة

ينطوي على أكثر من مجرد صنع تلك المعلومات المتوفرة، فهو يسمح للمجتمع المدني بالقدرة ليس فقط على الوصول إلى المعلومات وإنما أيضا أن يكون لديه القدرة على التصرف بناء عليها، يوضح الشكل البياني التالي الإطار المفاهيمي للشفافية:

الشكل (1): الإطار المفاهيمي للشفافية من جوانب مختلفة

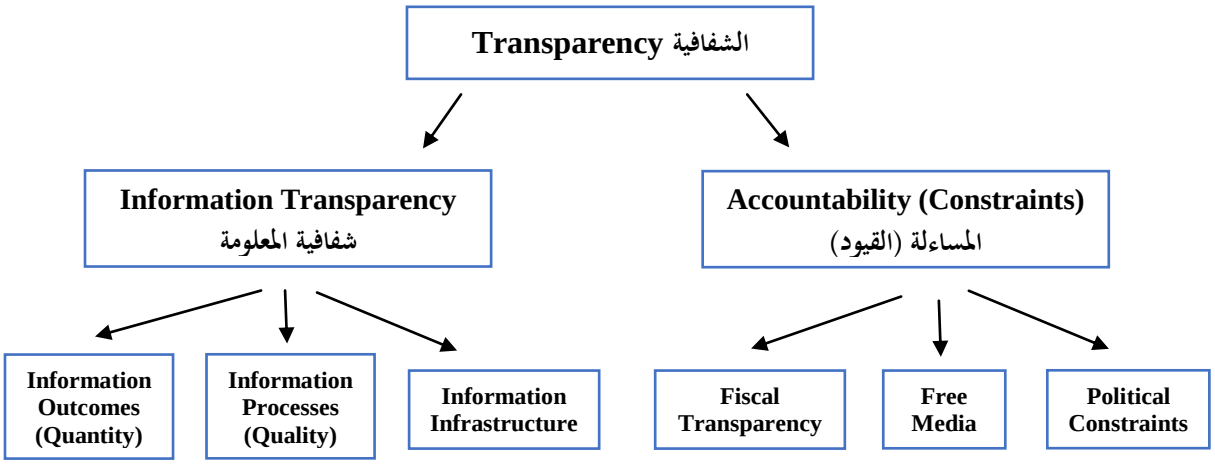

Source: (Williams, 2015, p. 807-808) [10]

II– 1 مفاهيم عامة عن الشفافية ومبادئها

في العقدين الماضيين اهتمت المؤسسات الدولية والأكاديميون بشفافية الميزانية (Budget transparency) التي تعزز وصول الجمهور إلى المعلومات حول الميزانيات والسياسات الحكومية والأنشطة المالية للحكومات من أجل جعلها في متناول المواطنين. يروّج المصلحون الاجتماعيون لفكرة أن الدرجة العالية لمؤشر الموازنة المفتوحة هي الحافز الرئيسي للتأثير على صانعي السياسات لاعتماد سياسات لتحسين المالية العامة (Public finances) بشكل موثوق [11]. في اقتصاد يعاني من الركود يتحول الانفاق العام إلى مجال بحثي مهم وتصبح الشفافية مبدأ أساسي لإدارة الأداء الاقتصادي بحيث يصبح للمواطنين الحق في معرفة كيفية إدارة الأموال العامة من قبل الحكومات وهذا ما تم ذكره وعرف لفترة طويلة جدا، منذ عام 350 قبل الميلاد قال : ... " Aristotle من أجل حماية الخزينة من التعرض للخداع يجب السماح بإطلاق الأموال علانية أمام المدينة بأكملها وتخزين نسخ من الحسابات في أماكن مختلفة مضمونة "، في أوائل القرن العشرين صرّح Sundelson أن " الموازنة ليست هي الموازنة ما لم تسمح بتدخلات مجانية وغير محدودة من الجمهور في جميع هياكلها " [12].

ينظر إلى شفافية الموازنة على أنها أداة لتحسين الفعالية وتعزيز المساءلة وزيادة احتمالية اكتشاف القرارات الخاطئة أو الفاسدة، وعادة ما يتم تعريفها على أنها الكشف الكامل عن جميع المعلومات المالية ذات الصلة في الوقت المناسب وبطريقة منهجية. يحث الجمهور على قدر أكبر من الشفافية فيما يخص الموازنة بحيث يزداد حجم المعلومات المقدمة للجمهور على الانترنت ولا يحدث أي من التغييرات المذكورة سابقا [13].

تعزز شفافية الموازنة وصول الجمهور إلى المعلومات حول الإنفاق العام (Public expenditure) ومختلف الأنشطة المالية للحكومات حيث كلما زادت شفافية الموازنة زاد تحسّن إدارة الحوكمة (Governance) من خلال تعزيز مسؤوليات الحكومة وتوفير المعلومات الحيوية للجمهور والحد من الفساد، حيث تعتبر شفافية العمليات الحكومية شرطا مسبقا هاما لبناء اقتصاد مستدام، حكم جيد وعادل واستقامة عامة في الموازنة العامة للدولة. لكن ومع ذلك تشير الأبحاث والدراسات الحالية إلى وجود ظروف قد تحتفظ فيها حكومة بلد ما بمعلومات اقتصادية أو مالية أو سياسية ولكن صناع القرار والسياسات العامة يقررون

عمدا عدم تقديم هذه المعلومات إلى الجمهور. إن التفسير الخاص بدراسات المالية العامة لمصطلح الشفافية يوضح بأن أفضل تعريف لها كان في دراسة Kopits & Craig حيث عرّفا كلمة الشفافية على أنها الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل ووظائف القطاع الحكومي ونوايا السياسة المالية العامة وحسابات القطاع العام الذي من شأنه تعزيز المساءلة وتثبيت المصداقية وحشد وتأييد أقوى للسياسات الاقتصادية السليمة من قبل جمهور على علم بمجريات الأمور، مع أخذ بعين الاعتبار أن انعدام الشفافية يؤدي إلى عدم الاستقرار وعدم الكفاءة والافتقار إلى العدالة [14]، وترتكز شفافية المالية العامة على أربعة مبادئ يمكن توضيحها بالشكل التالي:

الشكل (2): مبادئ شفافية المالية العامة

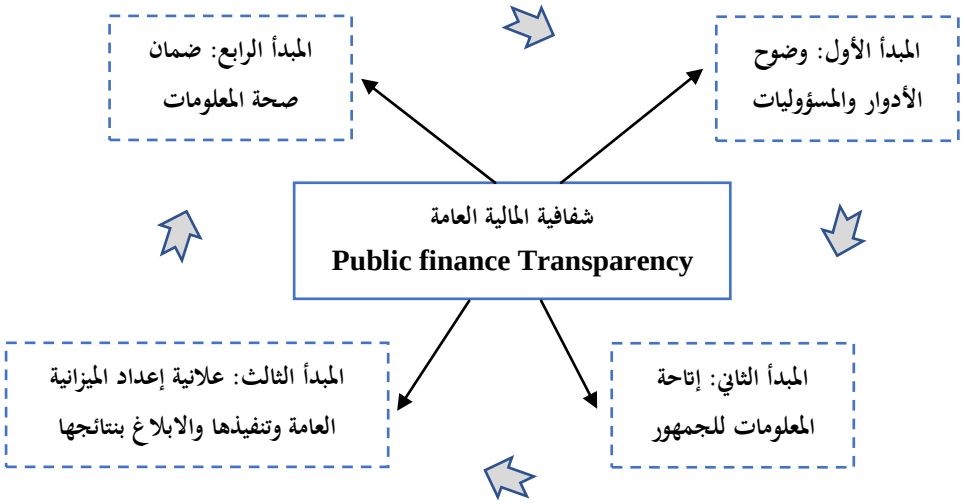

المصدر: من إعداد الباحثين.

II – 2 ركائز الشفافية وأهميتها

حظي مبدأ الشفافية باهتمام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وتجلى ذلك في عديد الوثائق المنشورة ومنها المبادئ العشرة للحكامة المالية الواردة بتوصية مجلس المنظمة لسنة 2015 والممارسات الجيدة في مجال تعزيز مفهوم النزاهة في الصفقات العمومية، الممارسات الجيدة في مجال شفافية الموازنة وكذا إصلاح الإدارة العمومية. ويرى François-Roger Cazala أن الـ (OECD) تركز على مبدأ الشفافية في قطاع الميزانية العامة والتي تتمثل في مجموعة من الممارسات الجيدة فيما يتعلق بشفافية الميزانية المنشورة في سلسلة من الوثائق [15]. يوضح الجدول التالي ثلاثة ركائز لأفضل ممارسات "شفافية الموازنة" حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

الجدول (1): الركائز الثلاث لأفضل ممارسات "شفافية الموازنة" حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

Ensuring Integrity ضمان النزاهة	Specific Disclosures إفصاحات محددة	Budget Reports تقارير الموازنة
- السياسات المحاسبية (Accounting Policies). - الأنظمة والمسؤوليات (Systems and Responsibilities). - التدقيق (Audit). - المراقبة البرلمانية والعامة (Parliamentary and Public Scrutiny).	- الافتراضات الاقتصادية (Economic Assumption). - نفقات الضرائب (Tax Expenditures). - المطلوبات المالية والأصول (Financial Liabilities & Assets). - الأصول غير المالية (Non-Financial Assets).	- الميزانية (The Budget). - تقرير ما قبل الميزانية (Pre-Budget Report). - تقرير شهري (Monthly Report). - تقرير منتصف سنوي (Mid-Year Report). - تقرير نهاية السنة (Year-End Report). - تقرير ما قبل الانتخابات (Pre-

	- التزامات معاش الموظف Employee Pension) (Obligations. - المطلوبات المحتملة (Contingent (Liabilities.	(Election Report.

Source: (Caamaño-Alegre and al., 2011, p. 03) [16]

يجدر الإشارة إلى أن الشفافية لا تتمتع بالمزايا الإيجابية فقط وإنما تمتاز ببعض العيوب، حيث إذا كانت عملية صنع القرارات بشأن الميزانية شفافا تماما فهي ستمكن مختلف المجموعات من التأثير على صنع القرار بطرق مختلفة، بحيث تكون مجموعات المصالح المنظمة قادرة على زيادة تأثيرها على الميزانية في حين أن المواطنين غير المنظمين بشكل عام ليس لهم أي تأثير وقد تكون النتيجة النهائية أن العمليات الشفافة تؤدي إلى موازنات أقل تماشيا مع الرفاهية العامة. ومع ذلك، تنطبق الحجج فقط على الشفافية في صنع القرار وليس على شفافية النتائج أو الوضوح حيث تعني شفافية النتائج وصول الجمهور إلى الميزانية والوثائق ذات الصلة. وتشمل الوثائق ذات الصلة تقارير منتصف السنة والتقارير الشهرية عن تنفيذ الميزانية، فضلا عن تقارير مراجعة الحسابات التي تعدها المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات.

ويراعي مفهوم الشفافية ما إذا كانت الوثائق المتاحة للجمهور دقيقة وشاملة ومتاحة في الوقت المناسب. من المفترض أنه بمجرد اتخاذ القرارات بشأن الميزانية، لم يعد لجماعات المصالح أي تأثير لا مبرر له، ولا حفظ ماء الوجه من قبل المشرعين يهم بعد هذه النقطة [17].

أصبحت الشفافية مطلبا دوليا نظرا لأهميتها البالغة في تحقيق أهداف الميزانية العامة للدولة ومن تم تطوير وتنمية المجتمع على كافة المستويات، يوضح الشكل التالي ذلك:

الشكل (3): أهمية شفافية الميزانية العامة للدولة

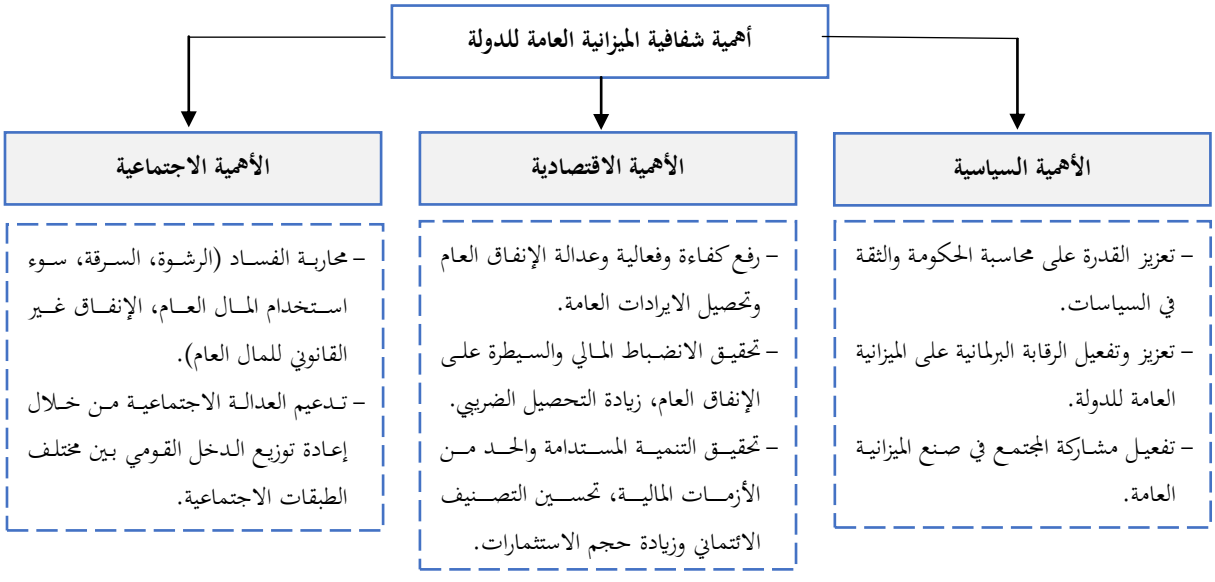

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (غالمي، 2019، ص 141) [18].

نعرض فيما يلي بعض الفوائد التي تترتب على شفافية الميزانية في النقاط التالية [19]:

- تكون الهيئات التشريعية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والجمهور بشكل عام أكثر قدرة على مساءلة السلطة التنفيذية إذا تم تزويدهم بمعلومات حول كيفية تخصيص واستخدام الموارد المالية.

- قد يتصرف المسؤولون المنتخبون وموظفو الخدمة المدنية بمسؤولية أكبر إذا كانت قراراتهم وأفعالهم مفتوحة لعملية التدقيق العام، كما تمكن الشفافية المجتمع المدني بإجراء تحليل مستقل للميزانية وتتبع النفقات ومراقبتها وبالتالي منع سوء الإدارة والفساد.
- إنفاق عام اكثر إنصافا: يمكن أن تفيد شفافية الميزانية في تحويل الموارد إلى المصالح الخاصة مما يؤدي إلى تمويل عام أكثر إنصافا.
- تعزز شفافية الميزانية جودة النقاش العام وقدرة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني على المساهمة في صنع السياسات وعمليات الميزانية.
- يمكن أن يؤدي التحديد المبكر لنقاط القوة والضعف في سياسات الميزانية إلى تقليل المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي.
- قد تؤدي الزيادة في شفافية الميزانية العامة إلى زيادة الثقة في الحكومات والقبول العام.
- يمكن لشفافية الميزانية أن تساهم في تحسين تحصيل الإيرادات من المصادر المحلية حيث سيكون الأفراد أكثر استعدادا للدفع بسبب فهم أفضل لكيفية ولأي أغراض تستخدم ضرائبهم المدفوعة.
- تسهل شفافية الميزانية العامة في الحصول على بيئة أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ لقرارات الاستثمار المختلفة مع فهم أوضح لسياسات الحكومة وإجراءاتها، قد يكون المستثمرون الدوليون والمحليون على استعداد لاستثمار المزيد من الموارد في بلد ما.

III– واقع شفافية الميزانية في الجزائر وفق مؤشر الموازنة المفتوحة

تم إطلاق مسح الموازنة المفتوحة (The Open Budget Survey) سنة 2006 وذلك نتيجة الطلب المتكرر والملّح من طرف المجتمع المدني والمنظمات الدولية وغيرها بخصوص توفير وصول أفضل للمعلومات المتعلقة بالميزانية الحكومية. وركزت العمليات الأولى من المسح على الشفافية: حول مدى إصدار الحكومة معلومات الميزانية في الوقت المناسب (الشاملة والمفيدة). وفي الجولات اللاحقة تمت تقييمات إضافية في مجالين هامين للمساءلة في الميزانية وتمثلا في مشاركة الجمهور والرقابة[20]. يوضح الجدول رقم 02 و03 البلدان وانتماؤها للفئات الخمسة الرئيسية حسب عدد النقاط المحصل عليها لسنة 2017 و2019:

الجدول (2): الفئات الخمسة الرئيسية لمؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2017

عدد النقاط	درجة المعلومات	عدد البلدان من أصل 115 التي شملها المسح	أسماء البلدان
من (81 – 100)	معلومات شاملة	05	نيوزيلندا – النرويج – جنوب إفريقيا – السويد – جورجيا.
من (61 – 80)	معلومات مهمة	21	البرازيل – بلغاريا – فرنسا – إيطاليا – المانيا – الأردن....
من (41 – 60)	بعض المعلومات	42	أفغانستان – الأرجنتين – سالفادور – تركيا – المغرب – ماليزيا.
من (21 – 40)	الحدّ الأدنى من المعلومات	20	مالي – تونس – أنغولا – رواندا – البنين – مدغشقر – ملاوي...
من (00 – 20)	المعلومات ضئيلة أو لا توجد	27	الجزائر – مصر – غينيا – العراق – قطر – لبنان – اليمن ...

المصدر: (غالمي، 2019، ص 143)[21].

الجدول (3): الفئات الخمسة الرئيسية لمؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2019

عدد النقاط	درجة المعلومات	عدد البلدان من أصل 117 التي شملها المسح	أسماء البلدان
من (81 – 100)	معلومات مكثفة	06	نيوزيلندا – جنوب إفريقيا – السويد – جورجيا – المكسيك – البرازيل.
من (61 – 80)	معلومات ضخمة	25	النرويج – أستراليا – الولايات المتحدة – الفلبين – البيرو – فرنسا – روسيا – كندا ...
من (41 – 60)	معلومات محدودة	36	الأردن – بولندا – سلوفاكيا – جمهورية التشيك – هندوراس – أوغندا – كزاخستان...
من (21 – 40)	الحدّ الأدنى من المعلومات	30	مدغشقر – صربيا – سيراليون – فيجي – رواندا – ليبيريا – مالي – الاكوادور – تونس ...
من (00 – 20)	معلومات غير كافية أو معدومة	20	نيجيريا – الصين – السعودية – تشاد – العراق – لبنان – الصومال – الجزائر ...

المصدر: (تقرير مسح الموازنة المفتوحة، 2019) [22].

الجدول (4): مؤشر الموازنة المفتوحة الخاص بالجزائر خلال الفترة (2006–2019)

	2006	2008	2010	2012	2015	2017	2019
قيمة مؤشر الموازنة المفتوحة	0	02	01	13	19	03	02
الرتبة	-	*85/79	94/89	100/83	102/86	115/103	117/112

المصدر: (تقرير مسح الموازنة المفتوحة، 2019) [23].

(*): المرتبة 79 من أصل 85 دولة شملها مسح الموازنة المفتوحة.

من خلال الاحصائيات المعروضة سابقا يمكن استنتاج أن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في ترتيب المؤشر بحيث بلغت قيمة المؤشر (03) برتبة 103 من أصل 115 دولة أجري عليها المسح سنة 2017، في حين بلغت قيمة المؤشر (02) برتبة 112 من أصل 117 دولة أجري عليها المسح سنة 2019، وتوضح هذه المؤشرات أن المعلومات المتاحة عن شفافية الميزانية العامة في الجزائر غير كافية أو معدومة باعتبار أنها محصورة في المجال (0-20) حسب نتائج شراكة الموازنة الدولية وبالتالي تصنف الجزائر وفق هذه الاحصائيات ضمن فئة البلدان التي تقدم معلومات قليلة جدا عن الميزانية العامة للدولة بمعنى يوجد إخفاء لبعض الحقائق عن منظمات المجتمع المدني والمواطنين. بناء على ما ورد في تقرير مسح الموازنة المفتوحة منذ عام 2015 قامت الجزائر بتقليل إتاحة معلومات الميزانية عن طريق إنتاج مقترح الميزانية للسلطة التنفيذية لأغراض الاستخدام الداخلي فقط، عدم إنتاج التقارير الدورية وعلاوة على ذلك فشلت الجزائر في تحقيق تحسين الشفافية والتقدم في المراتب نتيجة عدم توفير البيان التمهيدي للميزانية للجمهور، كذلك عدم إتاحة المراجعة النصف السنوية والتقرير السنوي وتقرير المراجعة ضف إلى ذلك عدم إتاحة ميزانية المواطنين.

من بين التوصيات التي قدمها تقرير مسح الموازنة المفتوحة من أجل تحسين شفافية الميزانية في الجزائر والحصول على مراتب أكثر ينبغي على الدولة أن تضع هذه الأمور كأولويات والتي تتمثل أساسا في نشر مقترح الميزانية الخاص بالسلطة التنفيذية على

الانترنت ونشر بيان تمهيدي للميزانية والمراجعة النصف سنوية وتقرير نهاية السنة وتقرير مراجعة عبر الانترنت ضف على ذلك إنتاج ونشر تقارير دورية وميزانية المواطنين.

الخلاصة

إن تعزيز شفافية الميزانية في الجزائر يعتمد على المشاركة الفعالة للبرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين في عمليات صنع القرار بحيث أن الشفافية والمشاركة يعزز كل منهما الآخر وكلاهما مطلوب لتحقيق نتائج أفضل في الميزانية، إذ تتطلب شفافية الميزانية إرادة سياسية من الموظفين العموميين الذين قد يكون لهم مصلحة راسخة في حجب المعلومات، كما أن ممارسات الشفافية تكون ملزمة بالأطر القانونية والمؤسساتية. على الرغم من أن شفافية الميزانية توفر فرصا لمراقبة الإدارة المالية للحكومة ما لم يكن لدى الجهات الفاعلة غير الحكومية القدرة والإدارة على ذلك طلب واستخدام المعلومات المتاحة سيظل الاشراف العام غير فعال لذلك من الضروري والمهم أن تكون الجهود المبذولة لتعزيز الوصول إلى معلومات الميزانية مصحوبة بجهود لتحسين معرفة الميزانية وخلق الطلب على المعلومات وذلك نظرا للطبيعة التقنية الصريحة للمعلومات والتي غالبا يكون من الصعب توصيلها إلى المواطنين الذين لهم فهم محدود في مجال الميزانية وقد يكون إشراك المواطنين أمرا صعبا حيث قد لا يرى الأفراد في بداية الأمر كيفية تأثير الميزانية على المستوى الشخصي لأفراد المجتمع.

الإحالات والمراجع :

[1] Zucolotto, R., & Teixeira, M. A. C. (2014). **Budgetary Transparency and Democracy: The Effectiveness of Control Institutions**. *International Business Research*, 7(6). https://doi.org/10.5539/ibr.v7n6p83.

[2] Puron-Cid, G. (2014). **Factors for successful adoption of budgetary transparency innovations: A questionnaire report of an open government initiative in Mexico**. *Government Information Quarterly*, 31, S49—S62. https://doi.org/10.1016/j.giq.2014.01.007.

[3] Lnenicka, M., & Nikiforova, A. (2021). **Transparency-by-design: What is the role of open data portals?** *Telematics and Informatics*, 61, 101605. https://doi.org/10.1016/j.tele.2021.101605.

[4] حسن، دياب، (2020)، **إصلاح الإدارة المالية العامة اللبنانية "الشفافية والمساءلة"**، مجلة صوت الجامعة، العدد (14)، 163-194.

[5] حمود حكيم، الساعدي فليح، (2016)، **دور الموازنة المفتوحة في تحقيق المساءلة والشفافية وانعكاسها على الفساد الإداري والمالي**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (22)، العدد (90)، 481-502.

[6] زهيرة، غالمي، (2019)، **دور المساءلة الاجتماعية في تحقيق شفافية الموازنة العامة للدولة مع الإشارة إلى الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (11)، العدد (04)، 134-149.

[7] قانون 90-21 مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.

[8] Carla M. F. (2018). **Budgetary Politics**. *Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance, Ali Farazmand, Florida Atlantic University, Springer*, 448-460. https://doi.org/10.1007/978-3-319-20928-9.

[9] Zucolotto, R., & Teixeira, M. A. C. (2014). **Budgetary Transparency and Democracy: The Effectiveness of Control Institutions**. *International Business Research*, 7(6). https://doi.org/10.5539/ibr.v7n6p83, p 84.

[10] Williams, A. (2015). **A global index of information transparency and accountability**. *Journal of Comparative Economics*, 43(3), 804–824. https://doi.org/10.1016/j.jce.2014.10.004.

[11] Cimpoeru, M. V., & Cimpoeru, V. (2015). **Budgetary Transparency – An Improving Factor for Corruption Control and Economic Performance**. *Procedia Economics and Finance*, 27, 579–586. https://doi.org/10.1016/s2212-5671(15)01036-9.

[12] Cimpoeru, M. V., & Cimpoeru, V. (2015). **Budgetary Transparency – An Improving Factor for Corruption Control and Economic Performance**. *Procedia Economics and Finance*, 27, 579–586. https://doi.org/10.1016/s2212-5671(15)01036-9, p 580.

[13] Sedmihradská, L. (2015). **Budget Transparency in Czech Local Government**. *Procedia Economics and Finance*, 25, 598–606. https://doi.org/10.1016/s2212-5671(15)00774-1.

[14] محمد علي، جبران صالح، (2018)، **الشفافية والإفصاح في الموازنة العامة للدولة وحسابها الختامي "دراسة تحليلية لمعرفة التزام الجمهورية اليمنية بمبادئ الشفافية المالية"**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (26)، العدد (02)، 137-174.

[15] محمّد، أكحل، (2021)، **شفافية المالية العمومية من منظور المؤسسات الدولية ومستجداتها في التشريع الجزائري**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد (13)، العدد (03)، 207-236.

[16] Caamaño-Alegre, J., Lago-Penas, S., Reyes, F., & Santiago-Boubeta, A. (2011). **Budget Transparency in Local Governments: An Empirical Analysis**. *SSRN Electronic Journal*. https://doi.org/10.2139/ssrn.1768091.

[17] Blume, L., & Voigt, S. (2013). **The economic effects of constitutional budget institutions**. *European Journal of Political Economy*, 29, 236–251. https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2012.10.004.

[18] زهيرة، غالمي، (2019)، **دور المساءلة الاجتماعية في تحقيق شفافية الموازنة العامة للدولة مع الإشارة إلى الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (11)، العدد (04)، 134-149، ص 141.

[19] Pekkonen, A., & Malena, C. (2022). **Public Expenditure & Budgets, Tool: Budget Transparency**. https://www.civicus.org/documents/toolkits/PGX_G_Budget%20Transparency.pdf.

[20] Open Budget Survey (2019). https://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/Open-Budget-Survey-Report-2019.pdf.

[21] زهيرة، غالمي، (2019)، **دور المساءلة الاجتماعية في تحقيق شفافية الموازنة العامة للدولة مع الإشارة إلى الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (11)، العدد (04)، 134-149، ص 143.

[22] Open Budget Survey (2019).

[23] Open Budget Survey (2019).